العرب
الأربعاء 2021/11/24
السنة 44 العدد 12250

الشركات السعودية تسعى إلى مضاعفة استثماراتها في السودان

خطط لضخ رؤوس أموال في قطاعات المعادن والنفط والطاقة النظيفة

تتسارع خطوات الشركات السعودية لمضاعفة استثماراتها في السودان من خلال توسيع وتنويع قاعدة المشروعات رغم غموض مستقبل البلاد، التي تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة وهو ما يتطلب من الحكومة الانتقالية إرساء قواعد أكثر وضوحا لدخول رؤوس الأموال العربية والأجنبية دون التعرض إلى المخاطر.

نملك الموارد وعليكم بالأموال والمعدات

الرياض – يسعى المستثمرون السعوديون إلى تعزيز استثماراتهم في السودان بفضل الفرص الواعدة في العديد من القطاعات، باعتبار أن البلد الخليجي واحد من أبرز البلدان العربية الداعمة للخرطوم في طريق تنفيذ إصلاحاتها لتجاوز الصعوبات الاقتصادية.

وكشف حسين بحري، رئيس مجلس الأعمال السعودي – السوداني أن هناك توجها لمضاعفة حجم الاستثمارات السعودية في السودان لتصل إلى ثمانية مليارات دولار بدلا نحو 4 مليارات حاليا.

ومن المرجح أن يأتي تمويل هذه المشاريع الجديدة من عدة مصادر بينها الأموال الخاصة للشركات أو من خلال الحصول على خطوط ائتمان من بنوك محلية أو الصناديق والمصارف الحكومية.

حسين بحري

ثمة اتجاه لزيادة حجم الاستثمارات لتصل إلى 8 مليارات دولار

وقطع السودان خلال العامين الماضيين شوطا مهما لكسب ثقة الاستثمارات العربية، والتي يبدو أنها جاءت بعد تطمينات كثيرة باتخاذ سياسات جديدة تعزز ثقة رجال الأعمال والشركات على مستقبل أموالهم على الرغم من الضبابية التي باتت تكتنف المشهد السياسي في ظل محاولات الخرطوم تسهيل إزالة العوائق التي تواجه جذب رؤوس الأموال.

وشجع التقارب السياسي بين البلدين السودان على توجيه أنظاره نحو الاستثمارات السعودية في العديد من القطاعات، لاسيما بعد زيارة رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك إلى الرياض في الربيع الماضي والتي أثمرت تعاونا اقتصاديا ومساعدات لدعم بلاده في فترة هي في أمس الحاجة إليها.

وتشكل أرقام الاقتصاد عادة المحور، الذي ترتكز عليه حقيقة العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث تشير إلى أن السعودية هي الشريك الأكبر للسودان في مجال الاستثمار بين بلدان المنطقة العربية.

وترتكز معظم الاستثمارات السعودية في السودان على القطاع الزراعي، وهو مجال وضعته الرياض ضمن أولوياتها الأساسية كونه يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالتوازي مع المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها بالقطاع في عدد من دول العالم.

ويحتل الاستثمار الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ذروة الاستثمارات والمشاريع الكبيرة التي تبنتها الرياض في السودان، ومن بينها المشاركة في مشروع مصنع سكر كنانة.

لكن بحري أكد في مقابلة مع تلفزيون "بلومبرغ الشرق" أن ثمة خططا لتنويع الاستثمارات وعدم الاقتصار على المنتجات الزراعية، بحيث تشمل قطاعات أخرى لم تكن ضمن اهتمامات رجال الأعمال السعوديين.

ويزخر السودان بموارد وثروات متعددة ويحتاج إلى استغلالها بصورة مثالية لتحقيق إيرادات مالية يرفد بها خزينة الدولة الفارغة، ولذلك يعرض فرصا في قطاعات المعادن والنفط والطاقة المتجددة على المستثمرين ويتعهد بتفعيل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتبسيط القوانين المصاحبة للأنشطة الاستثمارية.

وقال إن "الحكومة السودانية قدمت حوافز متنوعة لدخول الشركات السعودية قطاعات التعدين والنفط والطاقة المستدامة"، إلا أنه استدرك في تصريحات حينما أشار إلى الأزمة الأخيرة قد تؤثر على المستثمرين الجدد الذين يرغبون بدخول السوق السودانية على الرغم من أنها لم تترك أي تداعيات على الشركات التي تنشط حاليا في البلاد.

وكانت الرياض قد ترجمت تقاربها مع الخرطوم خلال الفترة الماضية بعقد الملتقى الاستثماري في سبتمبر الماضي لاستكشاف كيفية تعزيز العلاقات التجارية وبلورة رؤية مشتركة بين البلدين لتعزيز التعاون الاستثماري بما يعود بالنفع على الطرفين.

وتتفوق استثمارات السعودية بالسودان على الاستثمارات العربية وتحتل المرتبة الأولى، خاصة في القطاع الزراعي، بفضل المقومات التي يوفرها البلد العربي الأفريقي هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة.

ووصل حجم الاستثمارات السعودية المصادق عليها من الجانب السوداني في الفترة بين عام 2000 وحتى 2020 إلى نحو 35.7 مليار دولار، نفذت منها واقعيا مشروعات بنحو 15 مليار دولار.

وبحسب بيانات مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2019 نحو ثمانية مليارات دولار.

وتعهدت الرياض في مارس الماضي باستثمار ثلاثة مليارات دولار في صندوق مشترك للاستثمار في السودان، وحرصت على التأكد من أن تكون هذه الاستثمارات محفزا لاستثمارات أخرى حكومية وخاصة.

وقدم الصندوق السعودي للتنمية العام الماضي قرضين لتمويل مشاريع في قطاعي الصحة والتعليم في السودان بقيمة 130 مليون دولار، ويُعد هذان القرضان جزءا من التمويل المقدم من الصندوق لدعم تنفيذ العشرات من المشروعات التنموية في السودان.

ويكابد السودان أزمة اقتصادية خانقة ويطبق إصلاحات صعبة مع سعيه إلى تخفيف عبء الدين المستحق لدول أجنبية ومؤسسات مالية عالمية ومقرضين تجاريين.

وكان السودان قد أنجز العديد من الإصلاحات الاقتصادية من ضمنها التعويم الجزئي للجنيه وتوحيد سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية.

تقوية الشراكة مع المغرب مفتاح فرنسا لدعم حضورها الاقتصادي في أفريقيا

اعتبر خبراء أن مساعي فرنسا لتقوية الشراكات التجارية والاستثمارية مع المغرب لتعزيز ودعم حضورها الاقتصادي في أفريقيا يؤشر إلى مرحلة جديدة تتسم باحتدام المنافسة بين القوى الناشطة في القارة، لكن يعطي في الوقت ذاته دليلا آخر على مدى قدرة الرباط على ربط ضفتي المتوسط تجاريا بفضل امتلاكها المقومات للقيام بذلك.

الرباط – كشفت فرنسا عن طموحات لتعزيز حضورها الاقتصادي في أفريقيا من خلال إعطاء الشراكة الاستراتيجية مع المغرب نفسا جديدا، باعتباره أحد أهم البلدان التي لها علاقات تجارية واستثمارية مع القارة، في الوقت الذي تفكر فيه أوروبا في نقل بعض أعمالها من قارة آسيا.

وحتى تتمكن من تنفيذ خططها ترى باريس أنه من الضروري توثيق العلاقات الاقتصادية أكثر مع الرباط باعتبارها أحد أنشط البلدان في القارة من خلال تنويع أعمالها التجارية والاستثمارية وبفضل ما تتمتع به من إمكانيات لترسيخ أسس التعاون المستدام بما يحقق المصالح المشتركة.

وطيلة السنوات الأخيرة، رسم المغرب لنفسه ملامح علاقات متينة مع أفريقيا بفضل الدبلوماسية الاقتصادية التي يقودها الملك محمد السادس، متسلحا بموقعه الجغرافي وموارده البشرية واتفاقات التبادل الحر التي وقعها مع عدد من الدول، كما أن له من الإمكانيات ما يؤهله ليصبح قطبا للاستثمارات الأجنبية في القارة مستقبلا.

وأكد وزير التجارة الخارجية الفرنسي فرانك ريستير في ختام زيارته إلى المغرب الثلاثاء أن فرنسا عازمة "أكثر من أي وقت مضى" على تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع المغرب.

ويرى خبراء اقتصاد أن باريس تسعى من وراء ذلك لاستعادة مكانتها كأكبر شريك اقتصادي واستراتيجي للمغرب بعد أن سحبتها منها إسبانيا خلال السنوات الماضية، ومن خلال ذلك تحقيق المزيد من المنافع بالعمل سوية في الأسواق الأفريقية المتعطشة للنمو.

وأشاروا إلى أن العلاقات الاقتصادية المغربية – الفرنسية بوسعها أن تتطور أكثر فأكثر بفضل تكامل موارد البلدين وإمكانياتهما والإرادة التي تحدو قائديهما في جعل تعاونهما في خدمة أفريقيا وأوروبا.

فالقرب الجغرافي للمغرب بين ضفتي المتوسط تمكنه من التموقع كبوابة لأفريقيا ومركز رئيسي للتبادل التجاري وتركيز المصانع، كما أنه سيساهم في إرساء شراكات بين الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين والأفارقة.

وقال ريستير في مؤتمر صحافي في الرباط "نتقاسم معا طموح تقوية حضورنا في أفريقيا لأن الانسجام بين استراتيجيتينا يفتح إمكانيات للشراكة في المستقبل".

وأوضح أن هذه "أولوية استراتيجية" بالنسبة إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي، اللذين يفكران في "ضمان استقلالهما الاستراتيجي وتنويع مصادر التموين"، إضافة إلى "نقل جزء من سلاسل القيمة من آسيا"، إلى بلدان أقرب في حوض المتوسط. وأكد أن "للمغرب دورا أساسيا يمكن أن يؤديه في هذا الإطار".

ومنذ العام 2017، شهدت العلاقات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا نقلة نوعية كبيرة بعد توقيع اتفاقات شاملة في مجالات عديدة بينها الاقتصاد الرقمي والسياحة والتشغيل وتوليد الطاقة البديلة.

وأشار الوزير الفرنسي، الذي التقى وزراء مغاربة ورجال أعمال مغاربة وفرنسيين ينشطون بالمغرب، وكذلك رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تجمع أصحاب الأعمال) شكيب لعلج، إلى إمكانيات التعاون في قطاعات الطاقات المتجددة والنقل والصناعات الغذائية.

وتعد البعض من البلدان الأفريقية مجالا تقليديا للشركات الفرنسية، لكن القارة باتت أيضا مجالا للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وحتى روسيا، التي تسعى لقضم حصة أكبر من الاستثمارات والأعمال التجارية في أسواق القارة.

وتشير بعض التقديرات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية إلى أن دول أفريقيا بحاجة إلى استقطاب أكثر من 100 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وكان المغرب قد أطلق خلال السنوات الأخيرة عدة مبادرات دبلوماسية باتجاه بلدان القارة الأفريقية لتعزيز حضوره الاقتصادي فيها.

فرانك ريستير

للمغرب دور أساسي يمكن أن يؤديه لتكثيف أعمالنا في القارة

وشكل انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيدياو) كخيار استراتيجي حافزا لإقامة مناطق لوجستية في المعابر الحدودية الجنوبية لتعزيز المبادلات التجارية مستقبلا ضمن المنطقة التجارية الحرة القارية وفتح سوقها أمام البضائع القادمة من بلدان أفريقيا.

لكن مبادلات مع جيرانه الأفارقة مازالت ضعيفة، بحسب تقرير صدر العام الماضي عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المغربي وهو هيئة حكومية.

وفي المقابل تظل علاقات باريس والرباط الاقتصادية قوية إذ تعد فرنسا أول مستثمر أجنبي في المغرب بما يقارب 10 مليارات يورو، بينما يعد المغرب أول مستثمر أفريقي في فرنسا.

وأكد ريستير على أهمية العمل المشترك بين رجال الأعمال الفرنسيين والمغاربة، داعيا الشركات والمستثمرين المغاربة إلى الاستثمار في فرنسا.

لكنّ مسؤولي نقابة رجال الأعمال المغاربة الذين التقاهم الوزير الفرنسي الاثنين الماضي في الدار البيضاء، نبهوا إلى صعوبات التنقل نحو فرنسا بعد قرار الأخيرة أواخر سبتمبر الماضي تشديد إجراءات منح تأشيرات السفر لمواطني المغرب والجزائر وتونس.

وقال لعلج في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء المغربية الرسمية إنه "للمضي قدما في العلاقات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا فإنه يجب إزالة بعض العقبات مثل الإجراءات المشددة في منح التأشيرات للمغاربة منذ بداية العام".

ويرى أن مواصلة العمل لإرساء مناخ "صحي وملائم" للأعمال كفيلة ببناء علاقات تجارية، مشيرا إلى أن النموذج التنموي الجديد قد حدد مختلف المشاريع الملموسة التي سيتم تنفيذها في هذا الاتجاه.

بالبواخر العملاقة يمكنك إيصال البضائع إلى أي مستهلك في الكوكب

سلطنة عمان تبدأ في إنتاج الحافلات من مصنعها في منطقة الدقم

الدقم (سلطنة عمان) – وسعت سلطنة عمان من طموحاتها المتعلقة بتطوير صناعة الحافلات محليا من خلال تدشين عمليات الإنتاج في مصنعها بالمنطقة الصناعية الخاصة بالدقم.

وأنتجت شركة كروة المتخصصة في تصنيع وتجميع الحافلات أول حافلة تحمل العلامة التجارية "سلام" وعبارة "صُنع في سلطنة عُمان".

ويستهدف المشروع الاستثماري المشترك بين جهاز الاستثمار العماني، الذي يملك حصة تبلغ 30 في المئة، وشركة النقل الوطنية القطرية (مواصلات قطر)، في مراحله الأولى تصنيع 500 حافلة سنويا.

وسيحقق المشروع رؤية مسقط في الوصول إلى أسواق تصديرية إقليمية ودولية بسبب موقعه الجغرافي القريب من أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، الأمر الذي يضمن تقليص أوقات الشحن والوقت والجهد ويحدّ من تكاليف التخزين.

وأوضح هشام بن أحمد الشيدي المدير العام لاستثمارات التنويع الاقتصادي في جهاز الاستثمار العُماني بالوكالة أن مصنع كروة يمثّل أحد المشروعات الاستراتيجية المهمة.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى الشيدي قوله إن "جهاز الاستثمار العُماني يستثمر في هكذا مشروعات بهدف تعزيز جهود الحكومة نحو التنويع الاقتصادي والانسجام مع رؤية تعزيز القطاع اللوجستي".

وتريد الحكومة من وراء تطوير القطاع اللوجستي جعل البلد الخليجي، الذي يمر بأوضاع مالية صعبة بسبب تقلص إيراداته النفطية، مركزا صناعيا مهما في المنطقة.

وتراهن مسقط على دعم الصادرات من خلال تعزيز دور المناطق الحرة في الاقتصاد المحلي وذلك بالترويج لمناخ الأعمال الذي يأخذ طريقه نحو الاستقرار، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك تسعى لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا في بناء قاعدة صلبة لصناعة المركبات، والإسهام في تطوير مجموعة الصناعات الأولية المغذية لهذا القطاع وتنشيط أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر إسناد مشاريع ومناقصات مرتبطة بالمصنع.

وتم تشييد مصنع الشركة التي تأسست في العام 2017 على مساحة تبلغ 600 ألف متر مربع، وهو مجهّز بأحدث التقنيات التكنولوجية، ويضم ورش إنتاج مختلفة لأعمال التقطيع واللحام والصباغة وتجميع المكونات والمواد والمعدات والمحركات.

كما يضم ورش صيانة مركزية ومخازن ومحطات كهرباء ومحطة وقود، ومبنى الإدارة ومرافق أخرى.

ويؤكد المشرفون على هذا المصنع أنه يسهم في إيجاد فرص عمل للعمانيين، سواء الباحثون عن عمل أو ذوو الخبرة والتخصص في مجال السيارات.

إبراهيم البلوشي

سنتوسع في عمليات الإنتاج تدريجيا ليبلغ 700 حافلة سنويا

وقال إبراهيم بن علي البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات إن "المرحلة الأولى من العمليات التشغيلية تُركز على إنتاج الحافلات المدرسية 'سلام' التي تُعدّ مُتطورة وقادرة على السير في مختلف الطرقات وتتحمل أقسى ظروف الطقس، وذات مواصفات قياسية خليجية ودولية".

وأضاف "سيتم استخدامها في مونديال قطر 2022 لكرة القدم وبعد الانتهاء من إنتاج هذه الحافلات سيتم التوجه إلى إنتاج حافلات للمدن، وأخرى للخطوط الطويلة، وسيتراوح الإنتاج السنوي بين 500 إلى 700 حافلة".

وتم اختيار شركة هايغر الصينية لتكون شريكا استراتيجيا في المشروع، كونها واحدة من العلامات التجارية الأسرع نموا على مستوى العالم في مجال تصنيع الحافلات بجودة عالية وأفضل معايير السلامة.

وأكد البلوشي أن كروة ستقوم بتوظيف العديد من الابتكارات والممارسات والتقنيات الإنتاجية التي ستكون الأولى من نوعها في سلطنة عُمان مما سيسهم في وضع معيار عالٍ لجميع المنشآت الإنتاجية المستقبلية في السلطنة.

وستقدم حافلات الشركة مجموعة واسعة من الخيارات الآمنة مما يجعلها الخيَار الأمثل للنقل العام، سواء كان للتنقل داخل المدينة أو خارجها.

ولن يقتصر عمل كروة على تصنيع الحافلات العاملة بالوقود، حيث كشف البلوشي أن الشركة تدرس بالتعاون مع جهاز الاستثمار العُماني عدة خيارات لإنتاج حافلات ومركبات كهربائية.

وفي السنوات الماضية ظهرت العديد من المبادرات التي تستهدف توسيع نطاق نشاط تصنيع الحافلات في البلاد.

وكانت المنطقة الحرة في صلالة قد وقعت في نوفمبر 2019 على اتفاقية حق انتفاع جديدة في المنطقة لإنشاء مصنع لصناعة الحافلات بقيمة تقدر بحوالي 50 مليون دولار وبطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1500 حافلة.